الفصل الخامس

الزراعة فى بلاد العرب فى عهد آل عثمان

١ — التطور الزراعى ونظامه الحكومى :

جرى العرب منذ فتحوا الفتوح ، على نظام « من أحيا أرضا مواتا فهى له » ؛ فأقبل الناس على الزراعة . وأما الأراضى المزروعة فإن بعض الفاتحين العرب من قادة وأجناد ساورت نفوسهم المطامع بقسمتها فيما بينهم ؛ ولكنهم مع ذلك أرادوا أن يتقيدوا بأمر عمر ابن الخطاب ، فرفعوا إليه هذا المطلب . ولكن الخليفة خف إلى توجيه أوامره إلى عمرو بن العاص فاتح مصر ، وسعد بن أبى وقاص فاتح العراق ، يحذرهما من استجابة طلب المجاهدين ، ويأمرهما باستبقاء المزارع والأراضى فى حوزة أصحابها أهل البلاد ، يستثمرونها بكل حرية ، فتستفيد الحكومة من خبرتهم ، وتتغذى الخزانة من خراجها . وقد وقف الخليفة عمر موقفا حازما فى هذا الشأن حيال الصحابة أيضا من أهل شوراه ، الذين كانوا يحاولون إقناعه أن يبدل رأيه هذا ، قصد مكافأة المجاهدين بهذه الأراضى وتنشيطهم.

وأما آل عثمان فما تقيدوا بعدل عمر ، بل إنهم مثلما اعتمدوا على نظام الحكم العسكرى المطلق فى إدارة البلاد التى كانوا يفتحونها ، جعلوا أراضى ومزارع تلك البلاد من نصيب الأجناد أيضا . وقد وصف جودت باشا فى تاريخه إدارة السلطنة فى ذلك العهد ، بقوله : « وكانت الإدارة فى حوزة الأمراء العسكريين ، وهم مرجع السلطة العسكرية أيضا ، فكان أمراء السناجق إبان الحرب هم الضباط الآمرين ، كما أن أمراء الأمراء كانوا رؤساء الفرق . أما أمراء الإيالات فكانوا المرجع الأعلى ، وعلى عاتقهم تقع مهمة تنظيم الجند ، وبمقتضى عرضهم للباب العالى تمنح التوجيهات والرتب.

على أن أمراء الأمراء كانوا يوجهون « المرتبات المحلولة » إلى مستحقيها ، وتصدر الإرادة السنية بذلك ، استنادا إلى التماساتهم .

والمقصود بالمرتبات المحلولة هنا ، الأراضى الزراعية التى كانت تمنح للغزاة والجنود ، وهى على قسمين : فمنها ماكان يسمى «زعامت» ، ومنها ما كان يسمى «التيمار» . على أن هذه المزارع التى كانت الغاية من توزيعها على الأجناد مكافأتهم وتنشيطهم ، لم تلبث أن صارت إلى البوار ، وتحولت تدريجا إلى أملاك خاصة ، استقل بها أهل النفوذ فى السلطنة ، ولا سيما الحكام والوزراء ، ووقفوها على أعقابهم .

وربما كان رستم باشا الصدر الأعظم صهر السلطان سليمان القانونى أول من ارتكب هذه البدعة ، ثم استفحل أمرها بعده إلى حد أن وزراء السلطان مراد الثالث وجهوا الزعامت والتيمار إلى خدمهم . ومن السهل معرفة مصير مزارع كانت تنتقل من أيدى الجند إلى أيدى الخدم ، وكان يتولى زرعها واستغلالها أمثال هؤلاء الجهال .

يضاف إلى ذلك فوضى الضرائب ، فإن الفاتحين الأولين من سلاطين آل عثمان كانوا يجرون فى جباية المكوس المرتبة على الأراضى المزروعة على سنة العرب ، فيستوفون العشر فقط ، بيد أن عمالهم وجباة الدولة ، ما كانوا يتقيدون بالنظام ، بل يجورون ويظلمون . فبدا للسلطان محمد الفاتح أن يجرى فى صدد استيفاء الضرائب المقررة على طريقة التلزيم ، رغبة منه فى دفع الخلل ورفع الشكاوى .

بيد أن التلزيم نفسه لم يلبث أن اعتوره سوء الاستعمال أيضا ، ولا سيما منذ عهد السلطان سليمان القانونى ، حتى إن الصدر الأعظم رستم باشا المشار إليه ، عهد إليه فى تلزيم الإيالات والإقطاعات فضلا عن الضرائب .

ومتى علمنا بأن هذه الالتزامات سواء أكانت للإيالات أم للضرائب ، إنما يتوخى المقبلون عليها المكاسب ، قدرنا من فورنا قدر إرهاق هؤلاء للشعب فى بلاد مترامية الأطراف ، إلى حد لا يمكن معه إجراء أية مراقبة . على أن هذه الالتزامات وإن كانت تجرى على طريقة الخراج ، إلا أنها كانت تتم

فى الواقع بمواطأة بين الملتزمين وبين الوزراء والحكام . وكان الملتزمون كثيرا مايقترضون الأموال من صيارف غلطة بالآستانة بربا فاحش ، ثم متى بلغوا مقر التزامهم تفننوا بأساليب الإرهاق والاختلاس ، يحمى ظهورهم شركاؤهم من الحكام والوزراء .

أما مجلس الولاية الذى كان يؤلف من أعيان البلاد ، فكان أعضاؤه خشبا مسندة ، إما لجهلهم أو لخوفهم من الحاكم ؛ بل كان بعضهم مطية للإضرار بمواطنيهم . ويقول أوسون Olsoon « إنه كان فى أيام السلطان محمود الثانى اثنان وعشرون لواء ملزمة لعمال طوال حياتهم ، وكان هؤلاء العمال يلزمون الإقطاعات التى فى ألويتهم ، هذا فضلا عن ثلاث ولايات كانت وقتئذ ملزمة لحكامها الباشوات » .

وقد بسط دوڤالى De valey تأثير هذه الفوضى الإدارية والمالية ، وأجملها جودت باشا بقوله : « ولما أبى الأعيان أصحاب الدين والإنصاف التقدم لأخذ الالتزامات ، تزاحم عليها حثالة الناس ، فكان هذا سببا آخر لخراب القرى والمزارع مثلما خربت المدن ، ومصدرا لدفع الرعية إلى مهاوى الفقر » .

كل ذلك كان حافزا للسلطان محمود الثانى الذى اعتزم القيام بالإصلاح بعد قضائه على الإنكشارية ، لأن يصدر إرادة سنية فى سنة ١٨٢٦ يمنع فيها تلزيم الولايات مدى العمر ، حاظرا على الوالى أن يكون ملتزما .

ثم لما أصدر السلطان عبد المجيد الأول خطى كلخانة (١٨٣٩) وهمايون (١٨٥٦) ألغيت بمقتضاهما بعض ضروب الالتزام . ولم تكتف الحكومة بإصلاح أصول جباية الضرائب ، بل عمدت إلى إصلاح الضرائب نفسها ، على أساس العشر وويركو الأرض ؛ ولكنها إذ لم تجد وسيلة لإبطال تلزيم الأعشار ، قامت سنة ١٨٧٠ بإصلاح أساليب استيفائها .

على أن هذه النظم والقوانين ما كان بوسعها أن تستأصل الخلل الذى استقر

مع الزمن ، هذا فضلا عن أن الأحوال المالية بالإضافة إلى المفاجآت السياسية، لم تترك للسلطنة الفرصة للعناية الخاصة بتنشيط الزراعة ، ومباشرة أعمال الرى والسدود .

والآن وبعد أن أجملنا الكلام على أحوال السلطنة ، نعود إلى التخصيص، فنلم بشئون كل قطر على حدة .

ب — الزراعة فى مصر :

« إن مصر هبة النيل » قال هذا هيرودت . وهو فى الواقع إنما كان يردد ما كان يعلنه كهنة المصريين ، معربا عن الحقيقة المجردة .

بلى ، ليست مصر إلا هذا النهر المبارك، الذى يجرى فى وسط واد طويل يبلغ امتداده من مدخل مصر حتى البحر مائة وثلاثة وعشرين مريا متر[1] على تقدير أمير الألاى جاكوتان Jacotin .

وقد أيد هذا إستيف Esteve فى كتابه « وصف مصر » حيث قال : إنما يرجع الفضل فى وجود الزراعة بمصر إلى فيضان النيل ، ولولاه لما أخصبت تربتها ، بل كانت عرضة للرمال ؛ وإن درجة الفيضان فى هذا القطر ، هى المقياس الوحيد للمحاصيل الزراعية » .

فمصر إذا هى قطر زراعى قبل كل شىء آخر ، كانت ولا تزال كذلك . وبينما كانت العراق ميدان فتن بين المتنازعين على المناصب ، وكانت بلاد الشام ساحة حرب بين المسلمين والصليبيين ، كان هذا القطر منصرفا إلى الزراعة يوفيها حقها ، ويستثمر خيراتها .

ثم كان من نصيبه الدخول فى حوزة آل عثمان فى أوائل القرن السادس عشر ، فما تبدل مستوى نشاطه فى الحقل الزراعى برغم تبدل الحكام ؛ وليس أدل على ذلك من خراج مصر فى ذلك الحين ، وما كان يترتب منه على القسم الزراعى ، وكان يقدر بمليون جنيه مصرى .

---

(١) المريامتر المربع : يعادل ١٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ هكتار .

وقد ظل هذا المرتب على حاله مع زيادة طفيفة فى عهد السلاطين العثمانيين محمد وأحمد ومصطفى ، وذلك خلال القرن السابع عشر .

بيد أنه لما صار الحكم إلى المماليك البكوات ، الذين حكموا باسم آل عثمان وتحت إشرافهم ، لحق الأهالى الذل والإهانة ، على رواية على باشا مبارك فى الخطط الجديدة التوفيقية ، قال : « فقد هاجر كثير منهم إلى الديار الشامية والحجازية وغيرها ، وخربت البلاد ، وتعطلت الزراعة من قلة المزارعين ، وعدم الاعتناء بتطهير الجداول والخلجان ، الذى عليه مدار الخصب » . ولما احتلت الحملة الفرنسية البلاد المصرية ، كان حالها لايزال على ماوصف على باشا .

على أن الفرنسيين ، برغم إمعانهم فى درس المشروعات الإصلاحية لمصر ، ووضع برامجها ، تعذر عليهم مع ذلك تحقيق أى مشروع منها ، لأنهم لم يتمتعوا هنالك بشىء من الاستقرار . بل إن الأراضى المستغلة تناقصت مساحتها فى عهدهم ، وتناقص خراجها إلى مايعادل ٦١٣ ، ٨٩٦ جنيها فقط ، ثم أخذت الفلاحة تنتعش وتزدهر مذ صار حكم مصر إلى الأسرة المحمدية العلوية ؛ لأن محمد على باشا خف إلى إنقاذ الفلاح من مخالب الملتزمين ، وصرف عنايته إلى الزراعة وإصلاح شئونها ، فكان من مساعيه جلب بزور القطن من سورية وغيرها ، والنيلة من الهند ؛ كما استقدم العمال الفنيين من شتى البلاد ، وأكثر من غرس الأشجار . وعلى رواية باتن Paten إن موارد الأقطان وحدها التى عنى هذا الوالى بزراعتها ، مكنته من الثورة على الباب العالى » . وعلى رواية كلوت بك بلغ خراج الزراعة سنة ١٨٣٣ م : ١٫٠٨٤٫٩٢٢ جنيها مصريا ، وهذا المبلغ وإن كان لايدل على تحسن محسوس فى الزراعة ، ولكنه كان مع ذلك بمثابة باكورة تقدم ظهر فيما بعد ، وخصوصا أيام الخديو إسماعيل باشا ؛ ويرجع الفضل فى ذلك إلى الأخذ بالأساليب الفنية الحديثة ، بالإضافة إلى الاستقرار السياسى . هذا ، وكان

وادى النيل . وفى ذلك الوجه البحرى ، خاضعا لنظام الرى القديم ، الذى يرجع إلى آلاف السنين . ولما وجد محمد على باشا الكبير نفسه حرا طليقا ، قرر تغيير هذا النظام ، فأمر مهندسيه ، وعلى رأسهم « لينان » و «موجل» سنة ١٨٤٥ م ، بإقامة القناطر الخيرية ، فكانت باكورة الأعمال الهندسية على النيل : ومع أن هذه القناطر بقيت معطلة لظهور عيوب فى تصميماتها ، فإن ذلك لم يثبط الخديو إسماعيل عن مواصلة السعى للاستفادة من النهر استفادة حقا ، فعمد إلى إنشاء الترعة الإبراهيمية ، وهى أكبر وأطول ترعة فى العالم ؛ كما أنه اهتم بإقامة المصنعات على النيل نفسه .

هذا ، وكانت بريطانيا العظمى قد انتدبت مستر كليف سنة ١٨٧١ م لدرس مالية مصر ، فجاء فى تقريره الذى رفعه إليها : «إن الأراضى المزروعة بلغت وقتئذ ٥٠٧ ، ٨٠٥ ، ٤ فدان ، وإن الأراضى القابلة للزراعة والباقية دون استغلال تبلغ ٠٠٠ ، ٩٨٠ ، ١ فدان » على أن بعض المؤرخين روى أن الحملة الفرنسية أحصت أراضى مصر المزروعة ، فكانت تناهز ٢٧٩ ، ٥٤١ ، ٤ فدان . فإذا صح هذا الرقم تكون الزيادة فى الأراضى المزروعة حتى عام ١٨٧١م قليلة جدا ، خلافا لما رواه مستر كليف المذكور حيث قال : « وإن مساحة الأراضى المزروعة زادت خلال الثلاث عشرة سنة التى قضاها الخديو إسماعيل فى الحكم ٥ ر ٣٣ ٪ على ما كان من قبل » .

هذا ، وقد دخلت زراعة وادى النيل عهدا جديدا فى أثناء حكم خلفه الخديو توفيق باشا وما بعده . وذلك من جراء تقدم العلوم الزراعية الحديثة أواخر القرن التاسع عشر ، وما رافقها من اختراعات قلبت أساليب الفلاحة رأسا على عقب ، وخصوصا أن الاحتلال الإنكليزى لمصر عمل على تسهيل أسباب الاستفادة من هذه العلوم والاختراعات .

وقد عنيت مصر منذ ذلك الحين بالمنشآت الزراعية . ففى سنة ١٨٨٩ م قامت مدرسة الزراعة فى الجيزة ، وما زالت تتقدم حتى أصبحت اليوم من

أهم كليات الجامعة المصرية، وفى سنة ١٨٩٨م تألفت الجمعية الزراعية الخديوية، وفى سنة ١٩٠٩ أنشئت مصلحة الزراعة ، وأصبحت وزارة سنة ١٩١٥ م ، هذا فضلا عن قيام الأعمال التعاونية .

وعلى هذه الأسس ، وبفضل المشروعات المهمة ، وخصوصا الخزانات الكثيرة أصبحت المساحة المزروعة أوسع كثيرا مما كانت . كما أن نسبة الإنتاج زادت أيضا على قدر الخبرة والتحول من أساليب الرى القديمة إلى الطرق الحديثة ، أكثر منها بالنسبة لاتساع الأراضى المزروعة. ففى سنة ١٨٩٢م كانت مساحة الأراضى المزروعة قطنا نحو مليون فدان ، محصولها قرابة خمسة ملايين قنطار ؛ فأصبحت هذه المساحة بعد سنين نحو مليون وثلاثة أرباعْ مليون من الأفدنة ذات محصول يقارب تسعة ملايين قنطار .

ومثل ذلك القمح، فقد كانت مساحة الأراضى المزروعة منه سنة١٩٠٢م مليونا وربع مليون فدان ، تغل سبعة ملايين أردب فقط ، فأصبحت بعد قليل نحو مليون ونصف مليون من الأفدنة ، تعطى تسعة ملايين أردب تقريبا ، فسجلت مصر بجهود أهليها وحكوماتها نهضة زراعية مباركة ، جعلتها فى مقدمة البلاد العربية ثروة وعمرانا .

حـ — الزراعة فى السودان :

يمكن تقسيم بلاد السودان من حيث الثروة الزراعية الطبيعية إلى ثلاث مناطق :

١) المنطقة الشمالية المتاخمة لمصر ، وقد استطاعت بأساليب الزراعة البدائية أن تغل ما يسد حاجة سكانها ؛ وأهم حاصلاتها النخيل والقمح وبعض الفواكه ، وشرعت تزرع القطن منذ مستهل هذا القرن .

٢) المنطقة الوسطى ، وهى خصبة التربة ، سهلة الرى ، حافلة بالأنهر والسواقى . ومع أنها تشمل نحو ثلاثمائة مليون من الأفدنة الصالحة

للزراعة ، كانت الزراعة فيها وما زالت مقتصرة على جزء صغير من مساحاتها الواسعة ، وهى إنما تعتمد على أساليب الزراعة الأولية ، والأهالى فيها يزرعون لسد حاجاتهم الضرورية وليس للاتجار .

٣) المنطقة الجنوبية عند خط الاستواء ، وهى ملأى بالغابات ، وتطفح بمياه المستنقعات ، ومع ذلك تأتى فى المرتبة الثانية من حيث الثروة الزراعية بعد المنطقة الوسطى . وفيها ينمو الموز والأنج «المانجو» والأناناس والبابای عفوا دون زرع .

وقد فكر الإنكليز منذ استعادوا السودان ، أن يجعلوا من تلك البلاد مزرعة للقطن تغذى معاملهم ؛ وقد أثار اللورد كتشنر منذ دخوله البلاد موضوع بناء خزان عند سنار ، وزراعة القطن فى الجزيرة ، وشجعت حكومة الخرطوم السودانيين على زراعة القطن ، فأنشأت منذ عام ١٩٠٣ مكتبا للتجارب الزراعية فى مدينة شندى ، ولبى المزارع السودانى هذه الدعوة ، فأقبل على زراعة القطن منذ سنة ١٩٠٠ ، وبلغت المساحة المزروعة منذ سنة ١٩٠٥ : ٨٩٨ ، ٢٣ فدانا .

ومن ثم تحركت لانكشير ، فأنشأت نقابة السودان الزراعية فى سنة ١٩١٠ ، وباشرت زراعة الأقطان فى الزيداب والدامر ، وبدأت بزراعة خمسة آلاف فدان فى الجزيرة ، وكانت هذه المساحة تزداد عاما بعد عام . وخصوصا بعد أن قامت الحكومة بمشروع كبير لرى أرض الجزيرة فى سنة ١٩١١ ، ساعد على زراعة القطن فى نطاق واسع تحت إشراف شركة السودان الزراعية .

على أن محاصيل القطن فى السودان قدر لها أن تكون فى النتيجة من حظ الإنكليز دون غيرهم ؛ لأن هذه الشركة ومعها شركة كسلا التابعة لها ، هما صاحبتا الحق فى احتكار هذا المحصول . والواقع أن القطن ليس خاضعا وحده للاحتكار فى السودان ، بل إن الحكومة تشترى بوساطة الشركة

المتحدة من المزارع السودانى إنتاجاته الأخرى ، من فاصوليا وبطاطس وقمح وسمسم ، بأثمان معتدلة ، لتبيعها فى أسواق مصر وغيرها بأثمان عالية .

ى — الزراعة فى بلاد الشام فى عهد آل عثمان :

١) روى خليل الظاهرى ، وهو من أهل المئة التاسعة للهجرة ، وعاصر دخول الشام فى حوزة السلطنة العثمانية : أنه كان على عهده نيف وألف قرية ومدن صغار فى حوران ، وأنه كان فى إقليم غوطة دمشق نيف وثلاثمائة قرية ، فضلا عن المدن الصغار وبلدان تشبه المدن ، وأنه كان فى وادى التيم وما إليه ، ثلاثمائة وستون قرية .

وقد علق الأستاذ محمد كرد على فى كتابه خطط الشام على هذه الرواية بقوله : « وإذا أحصيت قرى هذه الأقاليم الثلاثة اليوم لاتجدها فى حوران تزيد على أربعمائة قرية ومنها الخرب ، وفى الغوطة على خمسين ، وفى وادى التيم على ثلاثين إلى أربعين . وهكذا سائر بلاد الشام ، فإن حلب كان فيها قبل العثمانيين ٣٢٠٠ قرية ، فأصبحت ٤٠٠ فى القرن الحادى عشر ، ومنها ماظل خرابا إلى النصف الأخير من القرن الماضى ، لأن معظم عهد العثمانيين انقضى فى مظالم ومغارم ، وكان من جندها ، ولاسيما الإنكشارية فى آخر عهدهم ، أدوات تخريب لم يشهد الناس أفظع منها » .

وترجع أسباب انحطاط الزراعة فى بلاد الشام ، وخراب دساكرها فى العهد العثمانى ، إلى أسباب متعددة تتلخص فيما يلى :

١) الاعتماد على طريقة تلزيم الأمصار والإقطاعات .

٢) كثرة تبدل متولى السناجق وغيرها ، حتى لم يكن فى وسع أحدهم مباشرة الإصلاح .

٣) قلة الأمن على الأرواح والأموال ، وتعرض أهل البادية للمدن وتخريبها .

٤) النقص فى كل من رءوس الأموال والأيدى العاملة .

٥) الفوضى فى الضرائب .

٦) انتقال ملكية المزارع إلى رجال الحكم وذوى النفوذ ، وهم غير قادرين على الفلاحة إلا القليل منها .

٧) عدم وجود الطرق لنقل المحاصيل .

هذا فضلا عن الفتن الداخلية التى كانت تحدث بين المتولين أنفسهم ، وعدا القتال الذى كان كثيرا مايقع بين طوائف الأجناد بعضهم مع بعض ، وعلاوة على الغزوات الخارجية التى كانت سورية عرضة لها حينا بعد حين، ومنها حملات نابليون الأول وعلى بك الكبير وإبراهيم باشا المصرى ، وغزوات الوهابيين .

غير أن لبنان الذى قدر له فى عهد المعنيين والشهابيين السلامة من هؤلاء الباشوات والغزاة ، كان أحسن حالا من غيره ، يتجلى لنا هذا بكتاب وضعه سنة ١٧٨٤ فولنى Volney السائح المعروف، وأسماه : Voyage en Syrie فهو عقب إطراء نشاط اللبنانيين ، ذلك النشاط الذى حول صخورهم إلى تربة مخصبة ، قال « فأمام هذا المنظر الخلاب نسيت أنى موجود على أرض تركية ، ثم إذ ذكرت هذه الحقيقة فلأقدر ما للحرية من التأثير الكبير فى مقدرة الشعوب » .

٢) كانت الحبوب على أنواعها والبقول أهم أنواع الزراعة فى بلاد الشام ، ولا سيما القمح والشعير ، وذلك لأنها لاتحتاج إلى الرى ، ولا تتطلب رءوس أموال كبيرة .

وكانت زراعة القطن وقصب السكر من الزراعات التى تدر على سورية الخيرات ، ومثلها الكرمة والمشمش والزيتون وتوت الحرير .

وقد بلغت صادرات بلاد الشام من القطن سنة ١٨٦٩ : ٢،١٠٠،٠٠٠ كيلو ، ثم كان افتتاح قناة السويس فى ذلك العام بداية عهد اضمحلال زراعة

هذا الصنف فى بلادنا ، وذلك من جراء المنافسة التى منى بها من قبل قطن مصر وأمريكا .

غير أن الزراعة السورية شرعت منذ صدر القرن التاسع عشر ، تنتعش وتزدهر ، من جراء الإصلاحات الإدارية والعسكرية التى قامت بها السلطنة ، بالإضافة إلى أخذها بأسباب العمران المدنى ، فالأنظمة التى وضعها السلاطين محمود وعبد المجيد وعبد العزيز ، التى ترمى إلى إصلاح الشئون الزراعية ، وذلك بتقرير العدل والأمن وإنصاف المزارع ، رافقتها أحداث جديدة ، ساعدت هؤلاء السلاطين على بلوغ الأمنية . ونحن نجملها فيما يلى :

أولا : افتتاح قناة السويس ، وهى بتقصيرها طريق الهند عملت على زيادة ارتياد البواخر لمرافئ سورية ، وتسهيل نقل محاصيلها إلى الأسواق التى تحتاج إليها .

ثانيا : بالإضافة إلى تأمين النقل البحرى مدت فى الأراضى السورية الخطوط الحديدية التى ذكرناها ، وبلغ طولها نحو ألفى كيلو متر ، وفتحت الطرق الكثيرة ، وبلغ امتدادها سنة ١٩١٦ (٣١٤٣ كيلو متر) .

وكان أهم هذه الطرق :

١) بيروت — دمشق وقد نال امتيازها الكنت برتوى سنة ١٨٥٧ .
٢) حمص — طرابلس سنة ١٨٨٣ .
٣) حوران — دمشق سنة ١٨٨٨ .

هذا ، إلى أن حكومة الآستانة تمكنت منذ سنة ١٨٨٩ من توسيع الطرق العامة فى سورية ، بمقتضى قانون أصدرته ، خصص عشرة فى المئة من ريع البنك الزراعى لتعمير الطريق وتعبيدها .

وبهذه الخطوط الحديدية والطرق ، نشط المزارع والفلاح إلى العمل ،

وذلك بإحياء الأراضى الموات ، وتسميد التربة ، بعد أن كان قد هرب من الزراعة حينما كانت أجور النقل تزيد على أثمان الإنتاج .

ثالثا : دخول رءوس الأموال الأجنبية ، وهى فضلا عن قيامها بتعمير المرافق الضرورية ، تسربت إلى أيدى الزارع والتاجر عن طريق المصارف وغيرها .

رابعا : نزول جاليات فى سورية كانوا أعرف من أهليها بأصول الزراعة ، ومنهم الجركس ومهاجرو أوربة ، فأنشأ هؤلاء مزارع على الطراز الحديث ، كانت نماذج لأهل البلاد .

خامسا : المدارس الزراعية ، فقد أقام الآباء البيض واليهود بفلسطين مدارس للزراعة ومشاتل ، كما أنشأ اليسوعيون فى تعنايل مشاتل أخرى إلى جانب مزارعهم التى قامت على الفن ، ثم تحققت نية حكومة سورية على إنشاء مدرسة سلمية الزراعية سنة ١٩١٠ .

بفضل هذه التطورات التى حدثت فى بلاد الشام منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وبفضل توافر أسباب النقل العالمية ورخص أجورها ، أخذت الزراعة تتقدم بسورية تقدما مطردا محسوسا ؛ وقد قدر روبن Ruppin إنتاج القمح فيها أواخر عهد آل عثمان بمليون طن ، والشعير بنصف مليون ، فضلا عن البقول كالفول والحمص والعدس والسمسم وغيرها .

وإلى هذا ، فإن سهولة تصدير الأثمار أفضت إلى زيادة التشجير . فالزيتون تضاعف عدد أشجاره مابين سنتى ١٨٨٠ و ١٨٨٥ ، ثم مازالت زراعته تزداد ، والكرمة تكاثرت ، حتى إن مساحة الأراضى المغروسة منها قدرت بنحو ٨٤٫٧٩٩ هكتارا . وذلك سنة ١٩٠٩ . والتوت أصبح محط الأنظار منذ منتصف القرن التاسع عشر ، حتى بلغ إنتاجه من الفيالج «الشرانق» قبل الحرب العالمية الأولى ستة آلاف طن . ولكن ظهور الحرير الصناعى أفضى إلى كساده ، وجعل الناس يتحولون عنه إلى الحمضيات والموز ، ويقبلون

على زراعتها إقبالا باهرا . فبيروت التى كانت سنة (١٩٠٢) تصدر خمسين طنا من البرتقال فقط ، أصبحت تصدر منه سنة ١٩١٠ أربعمائة وثمانين طنا . وأما المشمش فلم تقتصر زراعته على دمشق ، بل شملت أنطاكية وفلسطين ، وقد قال القنصل الفرنسى جلبرت فى أحد تقاريره الرسمية : « إن محصول دمشق من المشمش أصبح سنة ١٨٩١ نحو ٦٦ ألف قنطار ، وكان لايتعدى فى سنة ١٨٨٤ مقدار ٤٥٠٠ قنطار .

هذا بالإضافة إلى نشاط قليل فى زراعة القطن ، وإقبال كثير على زرع التبغ . وقد بلغ إنتاجهما قبل الحرب العالمية الأولى : القطن ١,٥٠٠ طن ، والتبغ ١,٥٦٤ طن .

ولكنا مع ذلك لانزعم أن الزراعة فى هذه الحقبة بلغت المستوى المطلوب ، وذلك لأن الأراضى السورية التى تعتبر قابلة للاستثمار ، والتى كانت تبلغ مساحتها ١٥٠ ألف كيلو متر مربع ، لم يكن يستثمر منها إلا أربعون ألف كيلو متر مربع تقريبا ، منها ألفا كيلو متر فى لبنان .

هـ — الزراعة فى العراق :

يخترق العراق نهران عظيمان : دجلة والفرات وتنساب إلى جانبيهما أنهر أخرى وجداول ، جعلت هذا القطر أوفى من مصر فى مساحة الأراضى الزراعية : فبينما هذه المساحة لاتتجاوز فى أرض الكنانة ٨٥و٥٠٠و٠٠٠ دونم ، فهى فى بلاد الرافدين تبلغ ٩٢و٢٠٠و٠٠٠ دونم .

بيد أن الأراضى المروية والصالحة للرى فى العراق ، هى دون مافى مصر اتساعا ، وتعادل نحو الثلث منها ، ولا تتجاوز أحد عشر مليون دونم ، ومع ذلك يعتبر العراق قطرا زراعيا ، لأن ثمانين فى المئة من أهله يمارسون الفلاحة ، ويعنون على الأكثر بزراعة الحبوب .

فتح العرب العراق فى خلافة عمر بن الخطاب ، فكتب إلى قائد الحملة سعد بن أبى وقاص يأمره بترك الأرضين والأنهار لعمالها ، وذلك برغم معارضة بعض رجال شوراه ، وبرغم هوى بعض أركان الحملة، فتمتع العراق فى صدر الإسلام ، وخصوصا بعد أن استتب الأمر للأمويين بشىء كثير من الاطمئنان والازدهار .

ثم ما كاد ينتقل الملك إلى ربوعه زمن العباسيين ، ويصبح هذا القطر ألف الوصل بين الشرقين الأقصى والأدنى ، حتى أصاب الزراعة فيه نجاح مرموق ، إلى درجة أن مساحة أراضيه المستغلة بلغت على رواية بعضهم ستة عشر مليون فدان .

غير أن هذا الازدهار أخذ يضمحل تدريجيا منذ جاء الترك ينازعون العرب والفرس على الزعامة فى بلاد العباسيين وقاعدتهم ، وخصوصا منذ انقلبوا إلى التقاتل فيما بينهم ، مما أطمع المغول وغيرهم فى بلاد الإسلام ، وأفضى فى النهاية إلى وقوع تلك الكوارث فيها . وحسبنا ذكر هلاكو وتيمورلنك للإشارة إلى فظاعة تلك الكوارث التى ألمت بالعراق .

أجيال أربعة توالت على الشرق الأدنى قبل قيام السلطنة العثمانية ، فكانت القاضية على عمرانه . ولا غرو ، فهل يكون نصيب قطر أمسى ميدانا للقتال غير الخراب ؟ أجل فبسبب تلك الفتن الحالكة ، سدت الترع والأنهر التى كان الخلفاء قد احتفروها وأصلحوها ، وضاع الأمن ، فانصرف الناس عن الزراعة إلى الحروب طوعا أو كرها . وكانت مغبة ذلك مجاعات عامة فى العراق وغيرها ، رافقها الغلاء فى بعض السنين والوباء ، حتى أكل الناس فيه الميتة والكلاب والسنانير ، على ما رواه ابن العبرى وابن الأثير وغيرهما .

ولما استولى آل عثمان على العراق كان خصبه قد تحول محلا ، وأصبح محط رحال بدو نجد والجزيرة ، يعبرون الفرات إليه للمرعى . هذا ، إلى أن بعد العراق عن دار السلطنة ، وانصراف العثمانيين فى الجملة إلى

الحروب عن تعهد سلطنتهم بالإصلاح والعمران ، كل ذلك كان مدعاة لاستمراره على حالة من البوار حتى حين قريب .

ولا نكران بأن مساعي فردية برزت خلال العهد العثماني ، كان القصد منها العناية بالزراعة ، ولكن تلك المساعي لم تثمر على وجه عام ، إما لأنها كانت موضعية أووقتية ، أو أنها كانت من قبيل المظاهر ، يقصد منها الدعاية فحسب . من ذلك أنه لما استتب الأمر للسلطان سليمان القانوني ، أعار جانب الزراعة عنايته ، فرفع مستوى روف السليمانية ، لوقاية كربلاء من الفيضان ، ثم وسع الترعة المعروفة بالحسينية ، وزاد في عمقها . وهو إذ اقتصر على هذه المشروعات لم يكن في الواقع يريد إحياء الزراعة فعلا ، وإنما أراد استرضاء إخواننا الشيعة ، الذين كانوا أنصار الفرس ، وتطييب خواطرهم .

ثم اقتصرت إصلاحات الولاة من بعده على بناء الجوامع ، وترميم المزارات ، وتعهد مالا بد منه من أعمال الري الجزئية . حتى إذا صارت الولاية لحسن باشا في صدر القرن الثامن عشر ، تعدى ذلك إلى مباشرة العمران الحقيقي . فكان في جملة إصلاحاته : أعمال الري ، وإنشاء الجسور ، وشق الجداول والأنهر الصغيرة ، رغبة منه في إسكان العشائر مناطق الحضر . غير أن خلفاء المماليك الذين حكموا العراق حكما شبه مستقل ، عادوا إلى إهمال الزراعة . واستمر الحال على هذا المنوال إلى أن أتيح للسلطنة استعادة الحكم على العراق ، وأخذت في التجديد ، فعرف عهد الولاة منذ ذلك بكثير من الإصلاحات الزراعية . وفي سنة ١٢٧٠ هـ = ١٨٥٣ م نصب على ولاية بغداد رجل لا يزال ذكره عطرا ، وهو محمد رشيد باشا ، الملقب بكوزلكي . فقضى فيها عهدا قصيرا ، ولكنه كان مليئا بالإصلاح . وربما كانت سياسته القائمة على شق الترع الكثيرة ، وتنظيف ما كان

موجودا منها ، وإصلاح الأقنية ، ترتكز على شيء من السياسة الحكيمة ، الرامية إلى توسيع الأصقاع المأهولة ، وزيادة الواردات .

وخلفه بعد بضع سنين مدحت باشا (١٨٦٩) وهو كما عنى بالإصلاحات العسكرية والمدنية ، اهتم جد الاهتمام بتعمير العراق من الجهة الزراعية . وفوق ذلك شملت جهوده التى لا تعرف الكلل ، وسائل الانتقال فأصبح أسطوله المؤلف من زوارق بخارية ، يمخر بين بغداد والبصرة . وما أشد ما كان لهذه الملاحة من خدمات لإحياء زراعة العراق ؟ .

كان الفلاح العراقى يؤدى للدولة عن الأرض الأميرية التى يستغلها ثلاثة أرباع إنتاجها ، فضلا عن الأجرة . وكان هذا الحيف كثيرا ما يفضى إلى المشادّة بين الحكومة والبدو والفلاحين . وقد عمل مدحت باشا على تغيير هذا القانون ، وبادر إلى قسمة الأراضى الأميرية قطعا صغيرة ، وعرضها على الفلاحين للتملك بشروط سهلة ، وكان من نتيجة ذلك أن زادت الغلال ، وقل التمرد !

ويبدو أن ثروة العراق الزراعية لفتت فى ذلك الحين نظر إسماعيل باشا خديو مصر ، ففكر فى أن يكون لبلاد الرافدين نظام للرى ، يقوم على أساس نظام مصر ، فانتدب وفدا سافر للعراق ، ودرس فيه مواضع السدود والترع القديمة ، ولا سيما سد الهندية . ولكن أزمة مصر المالية التى استحكمت حلقاتها أواخر عهد هذا الخديو حالت دون تحقيق أى مشروع .

وكأن مركز العراق الاستراتيجى حمل السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ — ١٩٠٩) على الاهتمام بهذا القطر أيضا ، ولا سيما أن بريطانيا العظمى كانت لا تبرح تضاعف نفوذها فيه ؛ وبالإضافة إلى منح جلالته للألمان امتياز خط بغداد وامتيازا آخر للتنقيب عن البترول صحت نيته على القيام ببعض المشاريع التى تحمى الزراعة . وقد عهد إلى المهندس السير

وليم كوكس أن يدرس فى العراق شئون الرى . ولكن التقارير المسهبة التى وضعها هذا المهندس ، وبسط فيها ما يمكن تحقيقه من الإصلاحات ، وما ينتظر أن تدرّ من الخيرات ، ذهبت أدراج الرياح ، وذلك بسبب الظروف السياسية والمالية التى كانت تحيق بالسلطنة .

على أن عهد الاتحاديين فى تركية لم يخل أيضا من بعض المشاريع العمرانية فى العراق وأهمها تلك السدود التى أقامها رديف باشا فى ولاية البصرة لدفع الفيضان . وكذلك سد الهندية على نهر ديالة (١٩١١—١٩١٣) الذى أعاد إلى منطقة الحلة رونقها القديم ، حينما كانت توصف بالفيحاء . ويعتبر هذا السد أهم مشروع للرى حتى الآن فى العراق .

وفى الجملة ، قد قدر على تركية أن تجلو عن العراق وأراضيه المستغلة لاتزيد على مليونى فدان ، وسكانه لايتجاوزون ٢و٨٥٠و٠٠٠ نفس ، على حين أن هذا الرقم يكاد يعادل سكان بغداد وحدها فى القرن التاسع عشر ، حين كان عدد سكان العراق وقتئذ يناهز عشرين مليونا من الناس .

و — الزراعة فى جزيرة العرب :

ماذكرت جزيرة العرب إلا سبق إلى الذهن تصور خاطئ يبرزها للأنظار كأنها صحراء فسيحة ، مليئة بكثبان من الرمال ، خالية من السكان ، اللهم إلا من قبائل بدوية يقوم معاشها على الغزو والنهب . والواقع أن هذه الجزيرة ، وإن كان يغلب على بعض أطرافها هذا الطابع الذى عرفت به ، ولا سيما حيث الصحراء الكبرى الملقبة بالدهناء ، فيما بين نجد وحضرموت وبلاد عمان والحجاز ، والصحراء الصغرى بين الشام ونجد ، فإن فيها مناطق أخرى ، وخصوصا فى السواحل ، آهلة عامرة ذات مزارع كثيرة . وعدا ذلك ففى جزيرة العرب جبال عالية كثيرة الأشجار والمياه ، آهلة بالسكان . ويعتبر جبل السراة وهو الحاجز بين نجد وتهامة من أخصب هذه الجبال ،

ومصدر ثروة اليمن منذ القديم . ففيه عيون جارية تنسكب ، فتشكل أنهارا فى أودية متسعة . وقد قال عنها صاحب « الرحلة اليمانية » إنها تزرع ثلاث مرات كل عام . ومنها جبل عمان الشهير بالجبل الأخضر ، فضلا عن غيرهما من الجبال فى شمر ونجد والحجاز ، وكلها صالح للزراعة .

وإذا كان خصب بلاد القصيم الواقعة بين شمر والرياض غير معروف على وجه عام ، فمن ذا الذى يجهل ثمار الطائف وهواءها ، حيث يصطاف أمراء مكة وسراتها ؟ ومن ذا الذى لايرى النخيل يغطى أمامة مسقط ؟ بل من ذا الذى يجهل تلك الواحات الخصبة التى تنتشر فى أودية الجزيرة الكثيرة الحافلة بالمزارع، والقرى المشهورة بخصبها وجناتها ، كوادى العقيق ووادى حضرموت ؟ . .

وتدل الآثار والأخبار على أن العرب فى صدر الإسلام كانوا يعنون بالزراعة، ويعتمدون على بلادهم فى ادخار مؤنهم. فقد أشار «كتاب وفاء الوفا فى أخبار دار هجرة المصطفى » إلى عيون وآبار كثيرة لم يبق لها أثر فى زمننا . وروى الشيخ محمد بيرم أن عشر ماحول المدينة وحدها كان ينتج فى خلافة عمر بن الخطاب حوالى أربعمائة ألف أردب من الشعير دون سواه ، فضلا عن بقية الجهات . وعلق على قوله هذا « أنه لو جمع حاصل جميع ما فى الحجاز لما بلغ جزءا من مائة من ذلك المقدار . وروى أيضا أن الخليفة المشار إليه حمى فى وادى القرى منطقة تكفى لرعى أربعين ألفا من الخيل المسبلة . ثم عمد الخليفة عثمان بن عفان والذين خلفوه إلى زيادة ذلك المقدار أضعافا .

وكانت اليمن قديما ولا تزال مشهورة بخيراتها الزراعية ، وإن لم تكن فيها أنهر بالمعنى المفهوم ، وإنما تعتمد زراعتها على سيول تروى مع الأمطار البساتين والحقول .

وإلى وفرة الحبوب والبقول والخضر فى اليمن ، تنتج الوديان الجنوبية الفواكه الكثيرة ، التى تنتجها المناطق الحارة ، على حين أن البقاع الجبلية تعطى الأثمار الكثيرة الأخرى .

ولكن الخراب والبوار حاقا بجزيرة العرب مذ صدر عنها أهلها إلى الأمصار الأخرى ، مهاجرين أو فاتحين ، واتخذوا منها مواطن جديدة ، فكان من مغبة ذلك اقتحام البداوة معظم أطراف الجزيرة ، فأجدب خصبها ، وأصبحت كثرتها تعتمد حتى فى تأمين قوتها على موارد غيرها ، وعلى المهاجرين من أبنائها . وفضلا عن ذلك رافق العهد العثمانى أحداث عالمية ، زادتها فقرا على فقر ، ولا سيما تحول سبل التجارة إلى المحيط الأطلنطى ؛ فإن كشف رأس الرجاء الصالح ، أفضى إلى حرمانها تلك الموارد ، التى كانت تجنيها بقيامها مقام الوسيط بين الشرق والغرب ، وبنقل السلع المتبادلة بينهما بقوافلها وسفنها الشراعية ؛ كما أن اختراع البخار من بعد ، قضى القضاء المبرم على هذه الموارد .

وهذا ما كان يحمل الدولة العثمانية ومصر وتونس على أن ترسل كل عام الإعانات إلى أهل الحرمين ، تأمينا لمعاشهم ، وفى جملة ذلك مقادير من القمح كانت مرتبة على مصر . على أن اليمن وبعض أطراف الجزيرة استمرت تعيش بالكفاف ، مستغنية عن الواردات الأجنبية ، واستمرت تصدر البن وغيره ؛ ولكن الزراعة على وجه عام أمست فى الجزيرة محدودة النطاق ، ومحصورة فى بعض النواحى ، وهى مع ذلك لا تسمن ولا تغنى من جوع .

ز — الزراعة فى المغرب :

قال أوغسطين برنار Augustin Bernard : تقدر مساحة إفريقية الشمالية ، عدا المتسع الخالى الذى يمتد شطر الجنوب بنحو مليون كيلو متر مربع . وهو يعادل تقريبا مساحتى فرنسا وأسبانيا معا ، بيد أن المساحة المثمرة

فى شمالى إفريقية هى فى الواقع غير متسعة ، وذلك لوجود عدة مقاطعات لاتصلح للفلاحة ، لأن أراضيها صخرية ، أو لنتوءات بارزة فيها ، أو لشح فى أمطارها . على أن هناك منطقة ضيقة تجاور البحر ، تعتبر فى الحقيقة جد ملائمة ، وأعنى بها المعروفة بالتل « الجزائر » .

والواقع أن الأمصار التى تمتد فى شمالى إفريقية كانت برغم ذلك ولا تزال ، تعتمد فى حياتها الاقتصادية على الفلاحة وتربية المواشى ، حتى يمكن القول إن تسعة أعشار مواردها تقوم على الفلاحة وما إليها . وكانت تستعين إبان ازدهارها السياسى ، عما بخلت عليها به الطبيعة ، بالنشاط فى العمل والحيلة للاستثمار . ولما كانت هذه البلاد بين الأندلس والشرق الأدنى : القطرين اللذين تنافسا خلال التمدن العربى فى كل مظهر من مظاهر العمران ، اقتبست عن المشرق والمغرب العربيين شيئا كثيرا من ميزاتهما ، فعمرت وازدهرت زراعتها .

إن طرابلس الغرب التى أصبحت الآن قاحلة ، إلا فى الناحية الشمالية الغربية منها ، كانت تسقى وقتئذ من آبار صناعية وعيون طبيعية ، فتكثر فيها الغابات والبساتين . وكانت تونس تسمى بالخضراء ، لكثرة خيراتها ، وسعة رزقها . وقد أثنى ياقوت الحموى المتوفى سنة ٦٢٦هـ = ١٢٢٨ م الثناء الجميل على فواكهها . أما الجزائر ، وإن كانت رملية التربة ، فإن الجزء الواقع منها بين المقاطعات الجبلية اشتهر بخصبه . وكذلك مراكش التى تقسمها جبال الأطلس ثلاثة أقسام : فقسمان منها على غاية الخصب ، والقسم الثالث جبلى ومليء بالغابات .

غير أن شمالى إفريقية منى بمفاجآت جعلته خلال حقبة طويلة ميدان حروب طاحنة ، فخربت منه فى أثناء سنين معدودة ، ماعمر فى أجيال ، وتضاءلت من جراء ذلك الزراعة ، اللهم إلا فى بعض أمصاره التى ظلت تتمتع بشيء من الاستقرار . هذا إلى أن الحروب التى قامت فيه بين العرب والبربر ، ثم

بين بعض هؤلاء وبعض ، كادت تكون أمرا هينا حيال حملات بنى هلال وبنى سليم على أمصاره فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر . إن هذه الحملات وإن أفادت العروبة بتأييد أركانها ، والإسلام بانتشاره ، أفقرت شمالى إفريقية ودمرت معالمه .

ويمكن أن يقال : إن العصر العثمانى فى المغرب كان عصرا إصلاحيا بالنسبة لما سبقه، وليس ذلك لأن آل عثمان باشروا شيئا من الإصلاحات إبان سيادتهم على تلك الأمصار الواسعة ، لا ، وإنما كان هذا نتيجة لنزول جاليات من مهاجرى الأندلس فى أمصار المغرب ، عملوا على إحياء العمران ومرافقه ؛ ومن أمثلة ذلك حكم آل حفص بتونس ، فقد وصفه أرتور بلليكران Arthur Pellegrin بقوله : «كان عهدا انتظمت فيه شئون الإدارة ، وروعيت فيه المنافع العامة ، برغم ما رافقه من العسف والاختلال . وفى ذلك العهد أجريت بتونس أعمال الرى ، وأقيمت الينابيع فى أمهات المدن ، وأنشئ سد الباتان Al bathan فضلا عن الجسور والمرافئ ؛ كما أن ابن أبى دينار ، وهو من أبناء القرن الثامن عشر ، أطرى تونس وخيراتها فى أيامه » .

ثم قضى على المغربين الأقصى والأدنى أن يسقطا تباعا فى قبضة المستعمرين الأوربيين الذين جاءوا للاستثمار ، وكان ذلك إبان تقدم عالمى شامل ، فشاهدا بعض الإصلاحات ، وإن كان قصد المستعمرين منها خير حكوماتهم ورعاياهم ، كما نلم بذلك فيما يلى :

ح — مراكش :

دخلت مراكش فى نطاق الحماية الفرنسية قبل سنتين من الحرب العالمية الأولى ، ثم كانت الحاجة ماسة إبان الحرب إلى وسائل النقل ، فبادر الجنرال ليوتى المقيم العام وقتئذ إلى مد الخطوط الحديدية وشق الطرق ، فاستفادت

الزراعة منها فائدة كبيرة ، ولا سيما بعد أن حولت هذه الخطوط لخدمة الأعمال المدنية .

أضف إلى هذا أن تدرب المراكشيين فى الفلاحة على الأساليب العصرية ، وقيام المدارس الزراعية ، أديا إلى تحسين الإنتاج فى دائرة واسعة النطاق ، كما أن الشركات الفرنسية التى قامت هناك فى ذلك الحين بالأعمال الزراعية ، جاءت مؤسساتها نموذجا للفلاحة الحديثة .

على أن الحبوب هى أهم المزروعات المراكشية، من حيث المساحات المزروعة ، ومن حيث قيمة الإنتاج ؛ كما أن المناجم أهم ثروة مغربية بعد الفلاحة .

ط — الجزائر :

بينما كانت فرنسا تناضل لتأمين الاستقرار فى الجزائر ، كانت تلح فى نفس الوقت على القيام بالمشروعات التى تؤمن لها ولشعبها أسباب الاستثمار ؛ وفضلا عن الخطوط الحديدية والأسلاك البرقية فإن عمالها هناك ، رأوا الحاجة ماسة إلى حفر الآبار الإرتوازية فى الصحراء ، فجدوا فى تحقيق ذلك منذ سنة ١٨٥٦ . هذا إلى أنهم عنوا عناية خاصة بالرى فى منطقة التل ، عنايتهم بالتنقيب عن المعادن واستثمارها ؛ ولم يمض إلا وقت قصير ، حتى بلغت مساحة الأراضى الزراعية فى التل المذكور نحو مائتى ألف هكتار ، ثم لم تقتصر الشركات الفرنسية على فلاحة هذه الناحية ، بل انتشرت فى كل ناحية ، ولا سيما فى السواحل ، واستعانت بالعلم والأدوات الميكانيكية ؛ كما استندت إلى المساعدات الحكومية للقبض على زمام الزراعة فى تلك البلاد .

ى — تونس :

ما إن بسطت فرنسا حمايتها على تونس ، حتى انصرفت للاستثمار ، وخصوصا فى الناحية الزراعية ، لأن هذه البلاد زراعية قبل كل شى آخر ؛ ولا أدل على ذلك من اتساع الأراضى الصالحة فيها للزراعة ، فهى تقدر بتسعة ملايين من الهكتارات ، وذلك من اثنى عشر مليونا ونصف مليون ، وهى جملة مساحة المملكة التونسية .

وقد تركت الإدارة الفرنسية فى مستهل عهد الحماية المجال الواسع للفرنسيين لامتلاك الأراضى التونسية ، استنادا إلى وسائلهم الخاصة . ثم لما استقرت لها الأحوال ، شرعت فى تنظيم الخطط لاستملاك تلك الأراضى بحيل ذات صيغة قانونية ، من القانون العقارى (١٨٨٥) وقانونى ١٨٩٠ و١٩٠٣ المتعلقين بأراضى الغابات ، والأمر المختص بأراضى القبائل «١٩٠١» فضلا عن المرسوم الصادر فى ١٣ نوفمبر (١٨٩٨) الذى يفرض على إدارة الأوقاف العامة أن تضع كل عام تحت تصرف إدارة الاستعمار جزءا من أراضيها ، تختاره هذه الإدارة ، ولا تقل مساحته عن ألفى هكتار ، على أن يتم نقل الملكية مباشرة دون إشهار .

وفضلا عن ذلك كانت السلطة الفرنسية تضع تحت تصرف إدارة الفلاحة والاستعمار ، الأراضى التى تنزعها من أيدى العرب ، تاركة إليها توزيع تلك الأراضى الزراعية على الفرنسيين ، بأثمان صورية ومقسطة .

وتسهيلا للاستملاك أنشأت صندوق الاستعمار ، وغذته تباعا بأموال كانت خزانة تونس كثيرا ماتسهم فيها . كما أن السلطة ساعدت على تأسيس البنوك الفرنسية ، لإقراض هؤلاء المستملكين .

وهكذا تسنى للمستعمرين أن يضعوا يدهم على قسم كبير من الأراضى الصالحة للزراعة ، بلغت مساحتها بمقتضى الإحصاءات الرسمية حتى سنة ١٩١٤ :

٧٥٧٠٠٠ هكتار ، ثم ازدادت اتساعا بين الحربين العالميتين ، حتى أصبح كثير من الفلاحين رهن الفقر والبطالة .

ك — ليبيا :

أعلنت إيطاليا فتح ليبيا نهائيا سنة ١٩١٢ ، وأدخلتها فى نطاق المستعمرات ، فاهتمت بتعبيد الطرق ، ومد الخطوط الحديدية ، تأمينا لأسباب الاستعمار ، وإرواء لغليل شعبها الذى كان يترقب بفارغ الصبر انتهاء مهمة الفتح ، للمبادرة بجشع إلى الاستثمار .

ولكن الحرب العالمية الأولى لم تلبث أن صدمت أعمالها ، ثم كانت سياسة العنف التى استعانت بها فى سبيل تحقيق برامجها الاستعمارية من أسباب هجرة السكان وبوار الأعمال . وانقضى عهد آل عثمان دون أن تسجل ولاية طرابلس الغرب ، إبان الاحتلال الإيطالى أى تقدم فى الحقل الزراعى .